ان لا يكون فيهما مدفعية بعيدة المدى ، او صواريخ ارض — جو .

مناقشة الاتفاق

● لقد تم توقيع هذا الاتفاق بعد وساطة دولية مكثفة لايجاد حل وسط للمعضلات الجزئية الناجمه عن تماس القوات ، والتوصل الى ابعاد قوات الطرفين المتحاربين لمنع الاشتباكات المقصودة او العرضية ، وخلق الجو الملائم لانعقاد مؤتمر جنيف الذي سيدرس المسائل الاساسية الخاصة باحلال السلام في المنطقة .

ولا يمكن الحديث عن « سلام جنيف » المنتظر دون الاشارة الى ان الوصول اليه سيكون عملية طويلة صعبة يمكن ان يتخللها كثير من العقبات والصدامات المسلحة المحدودة او الشاملة . ولن يكون هذا « السلام » حتى في حالة التوصل اليه اكثر من « السلام الممكن » لا « السلام العادل والدائم » المذكور في البند (ح) من الاتفاق ، لاننا لا نتصور ان مؤتمر جنيف سيكون قادرا ، في ظل موازين القوى الدولية الراهنة ، على حل المعادلة المستحيلة التي يتطلبها « السلام العادل والدائم » ، اذ كيف يمكن تأمين الحل « العادل » — وبالتالي الدائم — الذي يضمن اعادة الحق الى اصحابه الشرعيين ، وحصول الفلسطينيين على حقهم في التحرير والعودة ، ويضمن في الوقت نفسه بقاء سيطرة الدولة الصهيونية على ارض فلسطين او على جزء منها ؟ .

ولو افترضنا ان مؤتمر جنيف استطاع التوصل — بعد صعوبات — الى حل يقسم الارض بين الاسرائيليين والفلسطينيين ، فان هذا الحل لن يكتسب صفة الدوام ، لان الفلسطينيين اصحاب الارض الاصليين (او معظمهم على الاقل) سيعتبرون هذا التقسيم غير عادل لانه يجزىء بلادهم ويقتطع قسما منها لحل مشكلة اليهود المشردين في مختلف ارجاء العالم والذين يبحثون عن ارض لبناء دولة لهم . كما ان الصهاينة (أو القسم الاكبر منهم) سيعتبرون هذا التقسيم اقتطاعا لجزء من « ارض الميعاد » وتهديما لحلم دولة صهيون . الامر الذي يجعل الحل الذي ينجم عن مؤتمر جنيف « غير عادل » من وجهة نظر الشعبين المعنيين مباشرة بأرض فلسطين ، وبالتالي « غير دائم » .

● لقد تم التوصل الى الاتفاق بعد حرب استنزاف ثابتة كانت أطول من حرب الاستنزاف المصرية وأشد منها عنفا ، ولكنها كانت مثلها اداة عسكرية ضاغطة خلال الحوار السياسي . ولقد نصت الفقرة (آ) من الاتفاق على « وقف اطلاق النار في البر والبحر والجو » « والامتناع عن الاعمال العسكرية » . ولكن هذا البند لا يشمل « نصا أو روحا » ضرورة قيام السوريين بمنع قوات الثورة الفلسطينية من متابعة حربها الاستنزافية بوسائلها الخاصة وبأساليبها الخاصة . ولقد امتنع السوريون عن اعطاء مثل هذا التعهد بشكل علني او سري لانه يعني التدخل في شؤون الثورة الفلسطينية ، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه المشروع في مقاومة المحتلين .

ولقد اثارت المعارضة الاسرائيلية هذه النقطة خلال مناقشة الاتفاق في الكنيست (٣٠/٥) ، وكان رد رئيسة الحكومة غولدا مائير هو ان الولايات المتحدة ابلغت اسرائيل موقفها ازاء البند الاول من الاتفاق ، وهذا الموقف هو : « ان قيام مجموعات معينة ، أو افراد باعمال تسلل « تخريبية » ، هو عمل مناقض لوقف اطلاق النار ، ولاسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها لمنع عمليات كهذه ، بجميع ما تملكه من وسائل »(٥) . ولكن وكيل وزارة الخارجية الاميركية ، جوزيف سيسكو قال في ٦/١٣ في شهادته امام اللجنة الخارجية في الكونغرس ان الضمانات التي قدمتها الولايات المتحدة لاسرائيل في ما يتعلق بمقاومة الفدائيين الفلسطينيين لا تشكل « ورقة بيضاء » للقيام بأعمال انتقامية من قبل اسرائيل بدون حساب . وان الولايات المتحدة تعتبر